مقـاربة حول استثنـائية السيـاق التونـسي

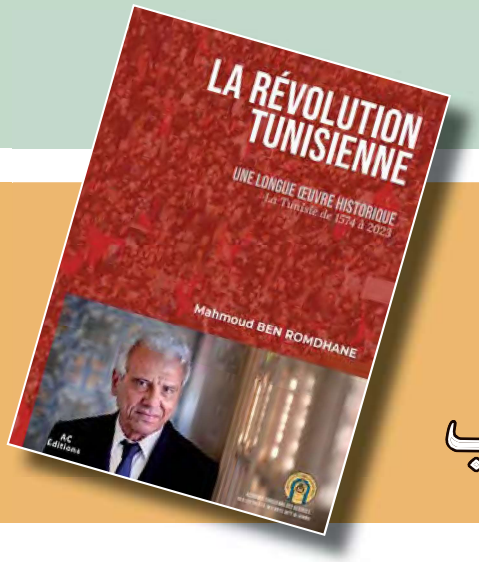

وفقا لكتـاب

الثورة التونسية للدكتور محمود بن رمضان

عزالدين العامري (*)

هل يحتمل مفهوم الثورة التحديد الدلالي الصارم؟ وإن سلّمنا بذلك فكيف نعرّف جوهر الممارسة الثورية؟ وهل ينطبق الفعل الثوري عمّا حدث في تونس سنة 2011؟ وما مدى وجاهة التسليم باستثنائية السياق الثوري التونسي إقليميا وعالميا؟ وهل من مشروعية للتحاليل والأطروحات المشدّدة على أنّ ثورة الشعب التونسي هي الثورة الديمقراطية الوحيدة في القرن الحادي والعشرين؟ وهل من معنى للديمقراطية والاستقرار السياسي في ظلّ الأزمات الاجتماعية والاقتصادية؟

قد نكون على صواب لو اختزلنا المضامين الكبرى لكتاب الثورة التونسية للأكاديمي محمود بن رمضان في هذه القضايا العويصة على الرغم من صعوبة اختزال محتوى مؤلّف موسوعيّ (550 صفحة)، متضمّن لمقاربات يتداخل فيها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحقوقي الخ. ولكن قد يبرّر منطق «الفكرة الناظمة والتوحيدية» وفقا لعبارة الفيلسوف الفرنسي بول ريكور Paul Ricœur مهمّة رصد الغاية المعرفية للكاتب لأنّ المتأمّل في محتوى مؤلّفه يستنتج تشديده منذ المقدّمة العامّة على أنّه «ليس مؤرّخا»[1] وغير منشغل بتتالي

(*) كاتب وإعلامي.

1. ص5 من الكتاب

الوقائع بقدر ما هو شغوف بمحاولة فهم سبل مقاربات مسارات التاريخ. بمعنى وجيز يكمن سعيه المعرفي في محاولة فهم هويّة الخيط المركزي والمشترك (un fil conducteur) المحدّد لخصوصية مسيرة تاريخية غنية بتحديات وانجازات راكمتها الحركات الإصلاحية المتتالية المؤمنة بمدنية التشريع وسيادة الدولة وتحديث المجتمع على الرغم من الاكراهات السائدة.

وللبرهنة على وجاهة موقفه تطرّق إلى أطروحات المصلحين والقادة المحقّقين لإنجازات مشعّة إقليميا وعالميا منطلقا من إرث متميّز بمشروعيّة الإقرار باستثنائيّته، وقد نستحضر في هذا الإطار ما قاله الفيلسوف الإغريقي أرسطو حول دستور قرطاج، كما يمكن استحضار قيم عهد الأمان وأبعاد إنهاء العبودية في تلك الأطر التاريخية المثقلة بالانتهاكات. ومن البديهي جدّا أن يرتهن فهم منزلة تلك المشاريع الإصلاحية بتنزيلها في أطرها التاريخية لأنّ التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية ديناميكية بطبعها، فما نعتبره إنجازا نوعيا في القرن السادس عشر قد يبدو اليوم بديهيا. لنستخلص ممّا تقدّم مكانة الإنجازات النوعية على امتداد المسارات التونسية منذ القرن السادس عشر مثل إرساء «سيادة الدولة» و«تحرير العبيد» والقطع مع مظاهر «الإيالة» الخ. ومن أجل إدراك منزلة ما تحقّق يدعو المؤلّف إلى الالتزام بأدوات معرفية ذات طابع علمي، شعاره في ذلك المقولة الماركسية المألوفة «لا تطرح الإنسانية على نفسها إلاّ الأسئلة القادرة على حسمها»[2]، وفي إطار التزامه بالخوض في قضايا قابلة للحسم الدقيق افتتح كتابه متسائلا على النحو التالي:

- 1 عمّا أبحث؟
- 2 ماذا أقرأ؟
- 3 كيف أقرأ؟

ونستخلص من خلال هذه الأسئلة تعلّقه الشديد بالتحديد الدقيق للمفاهيم، فمن الضروري «**أن نقرأ**» ولكن الأهم «**كيف نقرأ**» سعيا إلى استيعاب الغاية القصوى من جهود البحث، وربّما يهدف الكاتب من خلال أسئلته الحبلى بالحس الفلسفي الردّ على أطروحات غالبا ما تنخرط في الاستنتاجات والتأويلات السطحية نظرا إلى غياب المنطلق المعرفي ذي الصبغة العلمية. كما يمكن فهم طرحه في إطار الردّ على مقاربات تجانب الصواب خلال قراءتها للتاريخ لاعتبارات مختلفة، إذ تسود في جميع الحقب التاريخية القراءات الموجّهة لأسباب يتداخل فيها السياسي والديني واللاوعي والبراغماتي عموما. ويتطابق هذا التحليل مع التشخيص العلمي للمسكوت عنه في بنية كل خطاب، ألم تؤكّد عيادات التحاليل النفسية والحفريات العلمية عموما في ماهية الذات الإنسانية عدم براءة الكثير من الأطروحات إن لم نقل جلّها! ألم يثبت التشريح الاقتصادي والسياسي للجسد حسب عبارة الفيلسوف ميشال فوكو إثم الخطاب وإن بدا وديعا! ألسنا فعلا ملزمين بصرامة الحقل الدلالي كي نتجنّب فوضى المفاهيم!

قد نكون على صواب لو نزّلنا مقاربة المفكّر محمود بن رمضان ضمن الأطروحات الداعية إلى ضبط المفاهيم وفقا لمعايير علمية كي ننصف حقائق التاريخ عبر تحريرها من الأحكام الموغلة في الجوانب

2. ص 9 من الكتاب

الذاتية، وقد تدعونا أسئلته إلى استحضار السؤالين الرئيسيين والإشكاليين في الفلسفة الكانطية (Kant):

– ماذا يمكنني أن أعرف؟

– ماذا يجب أن أفعل؟

بوصفهما دعوة إلى «حسن استعمال العقل» من أجل رصد حقائق الأمور والتحرّر من مسلّمات نلتزم بها لأنّها غدت مألوفة، وفي إطار حسن توظيف ملكة العقل يدعو كتاب «الثورة التونسية» إلى ضرورة إعادة النظر في فهم الراهن من خلال التراكم والتسلّح بمفاهيم الحاضر من أجل إدراك كنه الماضي. تلك هي مكاسب المفهمة (conceptualisation) والعقلنة التي ينشدها مضمون الكتاب المنسجم في محتواه العام مع مقولة ابن خلدون «**التاريخ في ظاهره لا يزيد عن الإخبار وفي باطنه نظر وتحقيق**» لأنّه في «ظاهره» سلسلة وقائع وأحداث قابلة للقراءة السردية في حين أنّ «باطنه» يستدعي التحليل والنقد والتأمّل الإشكالي، وعليه يدعو الكاتب إلى التفكير في التاريخ بواسطة تكامل الأجناس المعرفية.

وفي سياق تحديده لمفهوم الثورة يشدّد المؤلّف على طابعها الكوني مركّزا على النموذجين الأمريكي والفرنسي، وينطلق في تشخصيه للظاهرة من حفريات العلوم الإنسانية ونماذج من المدارس الفلسفية المهتمّة بالثورات والقضايا الحقوقية وأنماط الحكم على غرار أطروحات «ألكسيس توكفيل» المهتم بقضايا الديمقراطية وتنزيل النظم السياسية في سياقاتها التاريخية و«ماكس فيبر» المنشغل في بحوثه السوسيولوجية بالمأسسة و«حنا آرنت» المركّزة في كتاباتها على القضايا الحقوقية. وينتهي إلى نتائج شاهدة على الميلاد الشرعي لثورة تستمدّ مشروعيّتها من طبيعة «التحوّلات المجتمعية» (les transformations sociétales) ذات العلاقة الوثيقة بالتراكم لأنّ «الثورة تراكمية بالضرورة»[3] كما ورد في مؤلّفه و«محدثة للصدمات» الكامنة أساسا في انهيار نظام الحكم واضمحلال مؤسّساته ورحيل رموزه وقياداته. ومن يمكنه انكار هذه التحوّلات المجتمعية في تونس ما بعد 14 جانفي سنة 2011!

باختزال شديد نسفت أحداث الثورة التونسية وفقا لمحتوى الكتاب جميع أركان المنظومة الحاكمة المتمثّلة أساسا في:

– هياكل ومؤسّسات الحكم

– الحزب الواحد المتسلّل لنسيج مؤسّسات الدولة

– نفوذ المؤسّسة الأمنية

وعليه تتهاوى مشروعية القراءات المشكّكة في حدوث ثورة، بما في ذلك المقاربات التي تعتبرها صناعة قوى دولية لأنّ جلّ الثورات يتداخل فيها المحلي والإقليمي والعالمي، ممّا يعني استحالة عزل أيّ مجتمع عمّا يحيط به خاصّة في ظلّ ثورة التكنولوجيات الاتصالية الحديثة التي حوّلت العالم إلى قرية حسب العبارة المألوفة في المعجم السياسي المعاصر. ألم يصبح كيان المجتمع مفتوحا وإن تحكّم فيه النظام السياسي المغلق! صفوة القول تستمدّ الثورة التونسية وجاهة الاعتراف بها حسب أطروحة الدكتور محمود بن رمضان من خلال طبيعة «التحوّلات المجتمعية» فلا يمكن استيعاب انهيار شامل لمؤسّسات دولة ونظام حكم وإلغاء دستور إلاّ في إطار حدوث ثورة قد نضعها موضع نقد أو نعاديها، لكن لن تشرّع مواقفنا النقدية أو

3. ص4 من الكتاب

العدائية لطبيعتها عدم الاعتراف بتحقّقها. ويذهب الكاتب نحو الأقصى مؤكّدا طابعها الاستثنائي إقليميا لأنّ السياق التونسي في نظره يتميّز بمقوّمات «الدولة المدنية الموحّدة» (État-Nation) على خلاف أغلب شعوب الإقليم الخاضعة إلى أنظمة ملكية أو عسكرية أو طائفية ينخرها منطق الصراعات والاقتتال القبلي، إذ نجحت الدولة الوطنية في تونس منذ الاستقلال وفقا لمقاربته في «تخليص المجتمع التونسي من هيمنة سلالة البايات»[4] وقضت على «المخزن»[5] قاطعة مع نظام حكم منتهك لمنظومة حقوق الإنسان الأساسية، لكن هل يعني ذلك الانتقال من اللاديمقراطية إلى الديمقراطية؟

لم ينخرط محتوى الكتاب في الخطاب السياسوي المثمّن إلى حدّ التمجيد ولم يقع في فخّ المعاداة الإيديولوجية، بل اعتمد لغة الإحصاء والجداول والأرقام والمقارنات والاستنتاجات والتحاليل والنظام الحجاجي، مبيّنا حجم استثمارات نظام الحكم التونسي في مجالات التعليم والتغطية الاجتماعية والخدمات الصحية والسكن الخ. كما أبرز الكاتب المكاسب في المجال التشريعي مثل مجلّة الأحوال الشخصية الثائرة على الانتهاكات البطرياركية ورهانات العلمنة واجبارية التعليم واستبدال المناهج التربوية الكلاسيكية بالمناهج العصرية، وتطرّق إلى مسارات تطوير الحياة الاقتصادية عبر سياسات إصلاحية لعديد القطاعات مثل الفلاحة والخدمات والقطاع السياحي وبعض الصناعات. عموما يتضمّن الكتاب معجما علميا ناطقا بلغة الاحصائيات والأرقام والوقائع، معترفا بنجاحات تونسية استثنائية إقليميا وعالميا في مجالات اقتصادية واجتماعية حيويّة متنوعة مثل مكاسب التغطية الاجتماعية وتحديد النسل وارتفاع نسب التمدرس (la scolarisation) في فترات قياسية وتحقيق نسب نمو مرتفعة وفقا للمقاييس العالمية على الرغم من محدودية الثروات.

ومن الطبيعي جدّا أن توفّر هذه الإنجازات حاضنة مؤسّساتية ونسيج مجتمعي قادر على استيعاب فكر ثائر تائق إلى التغيير على خلاف مجتمعات تأليه الملك أو تمجيد القائد العسكري أوتقديس الواعظ الديني أو تضخيم زعيم القبائل والطوائف. وقد نفهم في هذا السياق مقاصد عديد المقولات الواردة في كتاب الثورة التونسية مثل «الثورة تراكمية بالضرورة» و«تونس الاستثناء» و«الدولة العصرية» و«التعليم العصري المتاح للجميع» و«الدولة العلمانية» الخ. أليست هذه الحاضنة الشرط المهّد لقبول المنطق الثوري! وهل يمكن التشكيك في هذه الحقائق! أليس من الإجحاف التنكّر لهذه المعطيات! تلك هي الإنجازات التي أنشأت بيئة ثارت بمنأى عن الصراعات القبلية والطائفية على الرغم من عديد الانزلاقات والثغرات المرتبطة بخلفيات وأهداف الراديكاليين، وتلك هي الحاضنة التي أنقذت تونس من خطّة «الخلافة السادسة» ومشروع الإسلام السياسي وفقا لأطروحة الكاتب المشدّدة على أنّ إنقاذ تونس كان بفضل الإرث المؤسّساتي والنخب التقدمية والحركة النسائية وفاعلية الناشطين الحقوقيين والنقابيين والأحزاب السياسية التقدمية المؤمنة بقيم النظام الجمهوري بما يعني من حقوق أساسية قوامها المواطنة التامة. وفي هذا الإطار يمكن استيعاب تأكيد

4 ص 122 من الكتاب

5 نفس الصفحة

الكاتب على الطابع «السلمي» لثورة اعتبرها متفرّدة بالديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، ومتميّزة بعمقها الاجتماعي وارتباطها العضوي بالحرية، إذ تمّ إسقاط النظام رسميا يوم 14 جانفي سنة 2011 وفي اليوم الموالي تمّ «القطع مع الماضي والشروع في بناء مستقبل ديمقراطي»[6] عبر تشكيل لجان الإصلاح السياسي وتقصي الحقائق والشروع في بعث مؤسّسات انتقالية.

وعليه تكون الثورة مسيرة راكمت عبرها الأجيال شروط الدولة المدنية والدليل على ذلك تجنّب المجتمع التونسي الاقتتال وصراعات الحروب الأهلية رغم موجة الإرهاب والاغتيالات السياسية وعنف المأجورين وتوظيف الكثير من المؤسّسات مثل المساجد، وبعض محاولات إسقاط النظام مثل حادثة بن قردان الهادفة إلى تحويل تونس إلى إمارة.

كذا هو المحتوى العام لكتاب ورد باللغة الفرنسية عنوانه: **La Révolution Tunisienne une longue œuvre historique la Tunisie de 1574 à 2023** للأكاديمي محمود بن رمضان المنحدر في اختصاصه الأكاديمي من العلوم الاقتصادية والمهتم في أعماله الفكرية بالعلوم السياسية والحقوقية والاجتماعية. ويتنزّل هذا الأثر ضمن النشر المشترك، إذ صدر عن المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون «بيت الحكمة» بالاشتراك مع (AC Editions) ضمن سلسلة منشورات سنة 2024.

باختزال شديد يبدو الكتاب في ظاهره رحلة تائقة إلى تذكير القارئ بأسرار مسيرة شعب على امتداد قرون وفي باطنه تأمّلات فكرية في خصوصية واستثنائية سياق حضاري، ويبدو في ظاهره جداول حول النسب والتحوّلات الاقتصادية خلال أزمنة وفي فترات نماذج من الحكم لكنّه في باطنه تأمّلات فكرية في النسيج الاقتصادي الضامن للحقوق الاقتصادية بوصفها حقوقا أساسية وكونية لتجسيد المواطنة، كما يبدو في ظاهره بيانات واحصائيات حول هوامش الحريات والانتهاكات الحقوقية المتفاوتة حسب الأطر المختلفة وفي باطنه تأمّلات فكرية في المعايير والثوابت الحقوقية الكونية، ويبدو في ظاهره مقارنات بين الأنظمة السياسية وأشكال الحكم وأنماط الاستبداد والتسلّط وفي باطنه تأمّلات فكرية في النظام المؤسّساتي الأمثل لتحصين قلاع الحريات. لذلك حلّق فيه الدكتور محمود بن رمضان بأجنحة المنظّر السياسي (politologue) ونزعة الحقوقي المؤمن بحتمية التأمّل الفكري-الإشكالي في ماهية أهداف الثورة ومسارات تحقّقها، سعيا إلى فهم كنهها وتطبيق صرامة العلم من أجل صياغة مفهومها. فالثورة ناسفة للكثير من المصالح وصادمة لمن تنعّموا بالرخاء ومزعزعة لأشكال النفوذ، فمن الطبيعي أن تكون محلّ استهداف كما يمكن أن تكون مجالا للتأويل الإيديولوجي والسياسي ولكلّ خطاب مسكوت عنه، ولن تتحصّن قلاعها في نظر الدكتور محمود بن رمضان إلاّ بتحصين المسار الديمقراطي، والديمقراطية بالنسبة إليه «تجمع بين الحرية والازدهار والتطور الاجتماعي»[7] فهي ليست مجرّد شعارات سياسية بل لا بدّ أن تكون نسيجا اجتماعيا واقتصاديا ضامنا للاستقرار السياسي.

6 ص413 من الكتاب

7 ص 498 من الكتاب